السياسة الامريكية تجاه العراق

استناداً الى البيانات والمواقف المعلنة للمسؤولين الامريكيين (انظر العدد 5) فان واشنطن لا تجد مخرجاً سريعاً للمأزق العراقي. فالحرب التي شنتها لم تنته بالنصر المطلوب، ولكنها بذات الوقت ترفض التورط بحل يتطلب تدخل عسكري مباشر. ومع ذلك اوضحت واشنطن لبعض قادة المعارضة العراقية بانها تعارض اي عمل يؤدي الى التفاف "السنة" حول صدام (وواضح ان الحديث موجه للقوى الاسلامية الشيعية) كما انها لا ترغب بعمل يوحي او يتجه نحو الانفصال بما يثير مخاوف تركيا (الحديث موجهة للاكراد). وبذات الوقت تؤكد تلك الاوساط الامريكية بانها لا تريد فرض او تأييد بديل دون بديل لصدام حسين !! ان هذه اللغة الدبلوماسية تعني ان امريكا تريد قوى مقبولة خليجيا وبالذات سعوديا، وغير محسوبة على ايران او معادية لتركيا وبالطبع غير معادية لمصالح امريكا (بما في ذلك القبول بكافة قرارات مجلس الامن) والتعاون في المساعي السلمية للقضية الفلسطينية الامر الذي يعني ان لا يصب التغير العراقي المرتقب في خانة سوريا.

وعلى الصعيد الداخلي، فشلت قيادة صدام حسين في التعامل مع الشأن العراقي من منظور وطني ينفتح على ابناء العراق كافة ويعيد للمواطنة العراقية مكانتها في صدارة العمل السياسي وذلك من خلال الانفتاح السياسي والمصالحة الوطنية القائمة على الاعتراف بالمشاركة المتكافئة لكافة القوى السياسية والقومية المختلفة في مصير هذا الوطن الجريح. ان سياسة الارهاب والخوف قد تطيل بعمر النظام لفترة ولكنها بدون شك لاتضمن بقاءه و ستدفع بالعراق نحو عصر الانحلال والعصبيات القبلبية والطائفية.

ان سياسات دول الجوار كما سيأتي تلتقي مع نهج صدام حسين في تغييب الرقم العراقي وطني الولاء في لعب دوره في مستقبل الوطن العراقي.

السعودية والمعادلة الطائفية

ان زعامة آل سعود محكومة بمصالح عائلية تجعلها اضعف من ان تكون اداة تغيير وطني ديمقراطي في العراق، ولذا تتعامل هذه الزعامة مع العراق من خلال منطلقها الخاص والضيق. فهي ايدت صدام في حربه ضد ايران ان لم تكن هي وراء تشجيعه لضرب الثورة الايرانية، واليوم وهي تحارب صدام لايعنيها حق الشعب العراقي في حياة حرة كريمة، بل يشغلها ضمان التغيير لصالح السعودية وذلك برفض عودة العراق قوياً ورفض قيام نظام ديمقراطي يكون مصدر لافكار تحررية غير مرغوب فيها سعوديا.

وانطلاقا من هذين المعيارين اتجهت السعودية للعب الورقة الطائفية من خلال تصوير العراق وكانه مجتمع لاتحكمه مواطنة عراقية او ولاء وطني، بل يخضع لقانون عرقي وطائفي اولا واخيرا، واذا ما كان عرب العراق

الشيعية حسب المفهوم السعودي محسوبين علي ايران فان علها تجير السنة لصالحها والظهور بمظهر الحامي لهذه الطائفة، كما ويترك امر الاكراد الى تركيا.

وقد استغلت السعودية المناخ السياسي العراقي المتسم بالاحباط والرغبة بالخلاص من الدكتاتورية لتجعل من اغراءات المال السعودي اداة للتحرك. فشجعت تجمعات عراقية لاجئة او مغتربة للعمل من هذا المنظور الطائفي. وان مقالة الاستاذ حافظ الشيخ عن البطل السني العربي المطلوب للعراق تصب في هذا الاتجاه (راجع صفحة 51). ان الورقة الطائفية التي تستخدمها السعودية لا تنحصر بالوصاية على "سنة" العراق، بل تمتد لخلق تجمعات شيعية تدين لها بالولاء من خلال المال لتحارب بها تيارات شيعية اخرى تعتبرها محسوبة على اطراف اخرى. ان احدى التكتلات العراقية التي ولدت في لندن بعد هزيمة العراق مدعومة من السعودية قامت بتمويل افراد في احزاب اسلامية شيعية لتنشق عن تلك الاحزاب.

ايران والقضية العراقية

ان ايران الدولة بقيادة رفسنجاني لها اولوليات لا تتطابق مع اولويات الحركة الوطنية العراقية، وليس المراد في ذكر هذه الحقيقة انتقاص او انتقاد أيران. ان هذه الحقيقة اخذت تدركها القوى الاسلامية العراقية التي سبق وان لجئت الى ايران نتيجة الاضطهاد البعثي في العراق. وكون ايران لم تقف مع دول التحالف في ضرب العراق اعطاها فرصة للعب دور ايجابي، لكن التطورات الاخيرة (استكمال احتلال جزيرة ابو موسى، والضغوط على الحركة الاسلامية العراقية في ايران، ضرب الطيران الايراني لمواقع عسكرية داخل العراق، التعامل بالقضية الكردية كورقة سياسية) استنفذت هذا الدور وانعكست اثارها على مواقف بعض القوى الاسلامية العراقية.

وهكذا فان البيان السياسي لحزب الدعوة الاسلامية يعكس تطورا فكريا وسياسيا في موقف الحزب باتجاه المزيد من الاستقلال عن ايران الدولة، ففي الحديث عن الانتفاضة ينتقد البيان ايران (دون ذكر اسمها مباشرة) على سلبية موقفها.

كما ان البيان تخلى عن كثير من المقولات السابقة بخصوص تصدير الثورة، والدعوة لاقامة الحكومة الاسلامية، واعتبار المنظمات الدولية كالجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي منظمات تعبر عن الاستكبار العالمي. وبالنسبة للنظام السياسي المطلوب للعراق يتحدث البيان عن الانتخابات ومجالس تشريعية معبرة عن ارادة الشعب واحترام حقوق الاقليات المختلفة.

كما ان تنظيم الحركة الاسلامية / العراق الذي يتخذ من دمشق مقرا له تصدى بالانتقاد لتبعية موقف بعض فصائل المعارضة العراقية لدول الجوار، وطالب المرجعية الدينية الشيعية بمراجعة الذات.

ان الحركات الاسلامية العراقية (الشيعية والسنية) مطالبة بمراجعة الذات والحذر من السقوط في نفخ الطائفية، وان لبننة العراق عبر جسر طائفي سوف لا يصب الا في خدمة النظام وبعض دول الجوار وتحديدا ايران والسعودية.

ان هذا التحول الايجابي في موقف الحركات الاسلامية العراقية يقابلة تطور ايجابي اخر في اليتار القومي العربي كما يعكسه بيان المؤتمر القومي العربي الثالث المنعقد في بيروت في نيسان 1992، حيث دعا الى تحالف قومي - اسلامي استراتيجي.

ظاهرة التضخم في عدد الاحزاب العراقية المعارضة

بلغ عدد الاحزاب والتكتلات التي اعلن عنها والتي كان بمقدورنا رصد ولادتها حتى الان 68 حزبا.ان كثرة الاحزاب لا يشكل بالضرورة ظاهرة سلبية، كما ان قلتها لا يعني صحتها وعافيتها. فالاحزاب كانت قليلة العدد قبل حرب الخليج الثانية ومع ذلك كانت اضعف من ان تصمد امام اضطهاد نظام البعث الحاكم في العراق مماأضطرها للجوء للخارج وهناك وجدت نفسها مقيدة بعوامل من نوع اخر.

ولكن هزيمة العراق بعد احتلال الكويت على يد قوات التحالف خلقت وضعا جديدا على الصعيد السياسي العراقي الداخلي والخارجي الامر الذي انعكس على التشكلية الحزبية العراقية فظهر العديد من الاحزاب بشكل مبتسر ومتسارع. ويعود ذلك لعوامل مختلفة ندرج منها :

- ان معظم دول التحالف خاصة دول الخليج والولايات المتحدة وبريطانيا كانت خلال الثمانينات حليفة لنظام صدام حسين خاصة في حربه ضد ايران ولذا لم تعر اهتمامها للمعارضة العراقية، ولكنها وجدت بعد احتلال الكويت ان المعارضة العراقية تشكل سلاحاً يمكن الاستفادة منه في صراعها ضد صدام حسين. فدعمت النشاط السياسي العراقي المعارض لصدام وغذته بالمال والاعلام وشجعت نمو احزاب معارضة جديدة تنسجم مع نهجها الخاص.وبتعدد الاطراف الدولية المعنية باللعبة السياسية العراقية تعددت الاحزاب ذات الارتباط بهذه الجهة او تلك. وكان للسعودية العربية ودول الجوار الاخرى الدور البارز في هذا الشأن.

- ان معظم الاحزاب الجديدة التي ولدت في الخارج بدعم اجنبي، تفتقر للدعم الشعبي في داخل العراق. وغالبا مايكون مبرر وجودها ارتباطها بجهات دولية تعمل لاسقاط نظام صدام حسين واي تغيير في موقف هذه الدول يعني نهاية لهذه الاحزاب.

- ان التدهور المعنوي والاخلاقي الذي يعاني منه العراق نتيجة الحكم المستبد وسياسية الافساد القائمة على الاغراءات المادية التي اعتمادها نظام الحكم في العراق، فتح باب الارتزاق السياسي والمتاجرة باسم الوطن.

- ان العمل السياسي في الخارج يحتاج الى امكانيات مادية، وهذه غير متوفر عند غالبية العراقيين، باستثناء قلة من اصحاب الاموال ولكن معظم هؤلاء (هناك استثناءات مهمة) سبق وان تعاونوا مع النظام الدكتاتوري عندما كان يخدم مصالحها المالية وهي مرة اخرى غير مستعدة للتعاون مع اي جهة جديدة عراقية لا تخدم مصالحها المالية الخاصة.

- بادر الكثير من العراقيين تحت وطئة الانطباع بان سقوط صدام بات وشيكاً الى العمل العلني والسعي لاحتلال موقع سياسي بارز في عهد ما بعد صدام، ووجدت في العمل من خلال واجهات حزبية امراً مناسباً لهذه الغاية. ولكن استمرار عمر النظام قد يؤدي الى تضاءل جذوة هذا النشاط.

(الملف العراقي، العدد 6 - آيار 1992)

❋ ❋ ❋